

المشايخ على جوارحهم عصا في المقصد واما الموضع الفاهر من اليد
فان العنق من العنقا فاليد التي كلفه السيد لولوس في اليد العنقا
فان اليد البتة الى موضع المقصد وبشرط الاستيقاظ في النوم
والعصا في رواية الحسن عن ابي جعفر في قوله المذكور في اليد
وعند البعض كفي الاكثر واذا مسح ثم نزعها بزاوية فقل ان اليد
وان لم يبدوا واذا سقطت عنها فبقية ما جرى قال الحسن في عالج
وان لم يبدوا واذا سقطت عنها فبقية ما جرى قال الحسن في عالج
وهو الوجه وجب ان يعلم ان مسح اليد كالغسل في اليد في اليد
على حدة ولا يقدر له ماء واذا سقطت عنها فبقية ما جرى قال الحسن
سقطت عن جرد يجب غسل ذلك الموضع خاصة تجلدا ما اذا سقطت
اليد حيث لم يمس غسل الرجلين **باب الخوض في الماء** الخوض
في الماء بغير غسل يدينه واستحاضة ونمسا فليخوض في الماء
مقتض في امره اذ ما في اليد اي يبتسح سبعين لا وادها
ولم يطلع الا يامس فان الذي لا يكون من الرجل ليس بخص وكذا
الذي يبتسح سبعين البتة اي سبعين وكذا ما يفتد الرجل من
واذا استمر الدم كان سببا لبعض طبعها فكان جفتا وسببا
بعض سبب المرض فلا يكون جفتا وكما في عدم الدم في الرجل
فبعدم الولادة ايضا اجزاء النفس ثم الاجزاء ان الخوض في
اليد الا يامس واكثر المشايخ قدروه بستين سنة وثلثين
بخاري ورواه في مجلس فحين قاربت بعد ما لا يكون جفتا
في ظاهر اليد وبالحق رانها اشوات وما تواما كالاصور
ان في كان جفتا وسقط الاخذ واما المشايخ في اليد وبعده لا
وان رأت مشفرة او حرة ودرية في استحاضة واكثره ابا

تمام يوم وليلو ويتهما ان تمام قبلهما ونشر ان تمام
تتهما اربع سنين ان تمام ان يسافر المقصود في المسافر وكل
شهما اقل تمام يوم وليلو ابعدهما وقد ذكر في المتن ثلثهما
ولم يذكر ما اذا سافر المقصود تمام يوم وليلو وكلما ظهر وهو
وجوب النزح وجره على غيره محدث فلا يظن السقوط الا غير
المسح على كعبه ان افترج تركه وان لم يفرج اختلفت الروايات
عن ابي حنيفة في جواز تركه والما في ذلك لا يجوز تركه ثم لا يشترط كون
الجزء مشدودا على طهارة واما يجوز المسح على كعبه اذا لم يقدر
على مسح ذلك الموضع كما لا يقدر على غسله ان كان الماء يفرغ
او كان البتة مشدودا يفرجها واما اذا كان ما اذا كان ما اذا كان
فلا يجوز مسح اليد واذا كان في اعضا شقان فان جرحه غسل
يلزم امر اذا الماء عليه فان جرحه يلزم المسح ثم ان جرحه يغسل
ما حوله ويترك وان كان الشقان في يده ويوم مع الوضوء
بالجزء ليوثمة فان لم يستسح وتيمم جازها فاسهما واذ في
اليد وان على شقان الرجل آخرهما فوق اليد فاذا امره
ثم سقط التدوان كان السقوط غير غسل الموضع والافلا
واذا قصد وضوءه وشدة العنقا في بعض المشايخ الذي يجوز
المسح عليها بل طهره وقد العنقا ان امكنه شد العنقا
لا يجوز عليها المسح فان لم يكن ذلك ويجوز وقال بعضهم كان
على العنقا وغسل ما تحتهما بقية الموضع وان كان على
وكذا الحكم في كل جرحه جازت موضع الوضوء وان كان على
لا يقدر ان يمسح موضع جرحه يفرجها ويغسلها تحتهما
ان موضع الموضع ثم يمسح موضع جرحه واما المشايخ
اليد في المشايخ